

موجز لمقرري السياسات

رسائل أساسية

- لا تزال قدرة العالم على التصدى لخطر احتمال حدوث جائحة جديدة غير كافية.
- 2 كشف إطار الرصد الخاص بالمجلس العالمي لرصد التأهب عن مواطن ضعف كبيرة أو انخفاض في القدرات في العديد من مجالات التأهب الحاسمة، بما في ذلك التنسيق العالمي لجهود البحث والتطوير الرامية إلى التصدي للمعلومات المضللة، وإشراك المجتمعات المحلية، ومشاركة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في صنع القرار، والتمويل المحلي والدولي للتأهب، والرصد المستقل، والمشاركة الهادفة للجهات الفاعلة ذات الصلة. وحينما توجد علامات تدل على التحسن، فإنها تكون هشة وبحاجة ماسة إلى التعزيز.
- 3 يشكل نقص الثقة بين البلدان وبين المجتمعات المحلية عائقاً كبيراً أمام إحراز تقدم في مجال تعزيز التأهب. ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لبناء الثقة من خلال تفعيل مبادئ الإنصاف والقيادة والمساءلة والاتساق في جميع التدابير الرامية إلى تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها.
- 4 يمثل الرصد الـمُسنَد بالبيِّنات، بما في ذلك الرصد المستقل، عنصراً ضرورياً لزيادة الفعالية وضمان المساءلة وبناء الثقة.
 - 5 يتطلب تمويل الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها إصلاحاً جوهرياً لتحريره من قيود المساعدة الإنمائية ووضعه على أساس مستدام يقوم على تقاسم الأعباء. ويتطلب تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها ضمان التمويل المستدام لمنظمة الصحة العالمية ولغيرها من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.
- 6 سيساعد تعزيز القدرات الإقليمية في مجالات البحث والتطوير، والتصنيع، والتوريد على معالجة أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بإتاحة التدابير الطبية المضادة على الصعيد العالمي.
 - 7 ثمة حاجة إلى تعزيز آليات التنسيق فيما بين القطاعات العديدة التي تؤدي دوراً رئيسياً في الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها، وطنياً وإقليمياً وعالمياً

يشكل التصور السائد بأن كوفيد19- قد انتهى وأن مخاطر الجوائح قد انحسرت تصوراً مضللاً على نحو خطير، فلا يزال العالم يواجه فاشيات خطيرة للأمراض. وشملت فاشيات هذا العام جدري القردة، وفاشية فيروس إيبولا زائير في أوغندا، وفاشية فيروس نيباه في جنوب آسيا، وتزايد حالات الإصابة بالكوليرا في العديد من البلدان.

والزخم والالتزام بتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها آخذان في التلاشي، مما يترك العالم عرضة بشكل خطير للجائحة المقبلة. وأعاد الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها في أيلول/ سبتمبر 2023 تأكيد الحاجة إلى تأهب أقوى، ولكنه لم يصل إلى مستوى تحديد أهداف ثابتة ولم يلتزم بالرصد المستقل الـمُسنَد بالبيِّنات.1

وقد وصلت الثقة بين البلدان إلى أدنى مستوياتها، ليس فقط بسبب المنافسات الجيوسياسية ولكن أيضاً نتيجة للاستجابة غير المنصفة لجائحة كوفيد19-. ويؤكد نقص الثقة قلق المجلس العالمي لرصد التأهب الذي أعرب عنه في تقريره لعام 2021 ² بشأن العالم المجزأ والمحطم. وستكون استعادة الثقة ممارسة طويلة الأجل ويجب أن تبدأ الآن بتنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك جعل أُطر الحوكمة أكثر شمولاً، وإشراك المجتمع المدنى، وجعل التأهب أقرب إلى السكان الأكثر احتياجاً، والاستثمار في الرصد بوصفه أساس المساءلة المتبادلة.

ويمكن أن يكون اتفاق المنظمة بشأن الجوائح عنصراً محورياً لبناء الثقة إذا التزمت البلدان باتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز التأهب. ويتعين على الدول الأعضاء في المنظمة أن تحافظ على تصميمها على التوصل إلى اتفاق طموح وشامل وفعال للمنظمة بشأن الجوائح في الوقت المناسب لعرضه على جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو 2024.

حالة التأهب في العالم في عام 2023

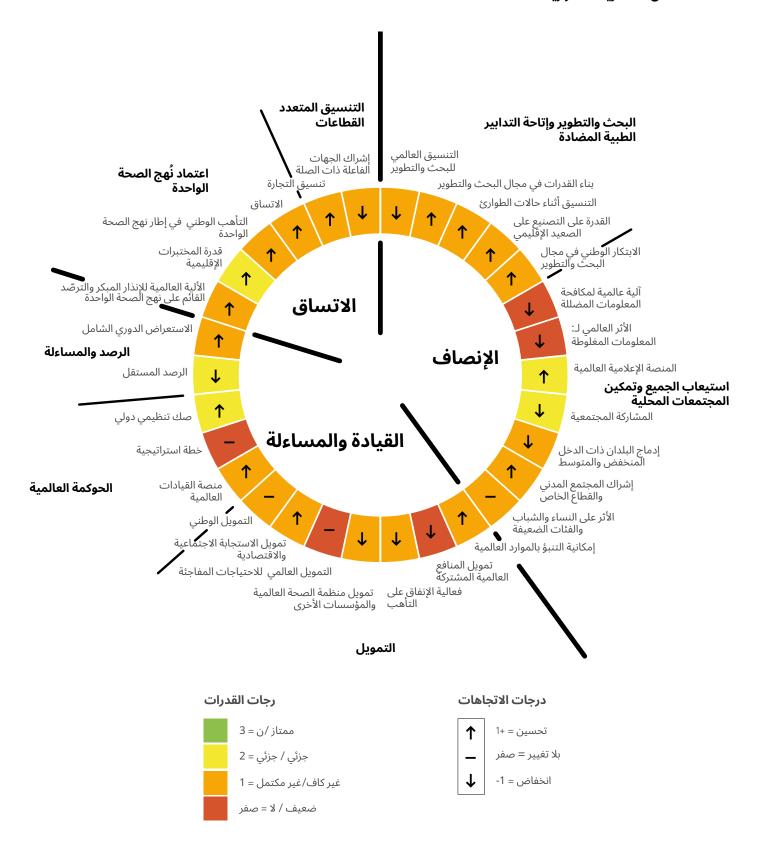
يوفر إطار رصد التأهب الخاص بالمجلس العالمي لرصد التأهب، الذي نشر في أيار/مايو 2023، منهجية متينة مُسنَدة بالبيِّنات لتقييم التأهب العالمي. ويُطبِّق هذا الإطار لأول مرة في هذا التقرير، حيث يُبلغ عن 30 مؤشراً حددها المجلس العالمي لرصد التأهب على أنها أكثر المؤشرات صلة بالإنصاف والقيادة والمساءلة والاتساق، وهي مجالات المجلس ذات الأولوية لعام 2023. وتتعلق هذه المؤشرات بالرصد والمساءلة، والتمويل، والحوكمة العالمية، والبحث والتطوير، وإتاحة التدابير الطبية المضادة، واستيعاب الجميع، وتمكين المجتمعات المحلية، واعتماد نهج الصحة الواحدة، والتنسيق المتعدد القطاعات. ويُظهر التقييم، عبر مجالات الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، عدم كفاية القدرات لتلبية احتياجات الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، وتتجلى مواطن ضعف بشكل خاص في مجالات التمويل، والتنسيق العالمي للبحث والتطوير، والتصدي لأثر المعلومات الخاطئة، وإشراك القطاعات والجهات الفاعلة ذات الصلة في الحوكمة. للبحث والحرط بعض التحسّن في أعقاب جائحة كوفيد19- فيما يتعلق بمنصات المعلومات العالمية، والمشاركة المجتمعية، والرصد المستقل، والقدرات المختبرية الإقليمية. غير أن مواطن الضعف في نظام التمويل العالمي لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها وعدم الوفاء بالالتزام الدولي بتعزيز الرصد المستقل سيضعفان الآفاق المستقبلية لفعالية الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها. وتشمل النتائج الرئيسية المستخلصة من تقييم التأهب الذي أجراه المجلس الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها.

العالمي لرصد التأهب ما يلي:

- لم تتوفر الموارد اللازمة للرصد والمساءلة ولم يُضف الطابع المؤسسي عليهما بالقدر الكافي. وثمة حاجة إلى إجراء رصد مستقل لاستكمال التقييم الذاتي واستعراض الأقران، على جميع المستويات، وطنياً وإقليمياً وعالمياً.
- وعدم التمويل العالمي المخصص للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي بعدم الكفاية وبالافتقار إلى الفعالية والتنسيق وعدم التوافق بشكل كاف مع الاحتياجات والعمليات القطرية. وتواجه البلدان صعوبات في القيام باستثمارات في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها بسبب تقلص حيز الميزانية. وشكل إنشاء صندوق مكافحة الجوائح إضافة جديرة بالترحيب، ولكن التمويل المتاح له يقل بكثير عن مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي المقترح أصلاً لصندوق من هذا القبيل.4
 - تتطور الحوكمة العالمية للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها مع التطورات الرئيسية بما في ذلك المفاوضات بشأن اتفاق المنظمة بشأن الجوائح، والتعديلات المحتملة على اللوائح الصحية الدولية، ولكن التقدم يتسم بالبطء.
- تجعل القدرات الوطنية والإقليمية المحدودة في مجال البحث والتطوير البلدان تعتمد على نظام عالمي لا يمكنه ضمان إتاحة الابتكار بشكل منصف. ويتسم التنسيق العالمي للبحث والتطوير المتصلين بالجوائح بالضعف.
- تساهم المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة في نقص الثقة على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا توجد حالياً آلية عالمية للتصدي بفعالية للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة المتصلة بالصحة.
 - أصبحت المبادرات المتخذة لتعزيز المشاركة المجتمعية خلال جائحة كوفيد19- معرضة للخطر الآن بعد زوال الطابع الملح للأزمة.
 - لم يُدمج نهج الصحة الواحدة بشكل فعال في إطار التأهب.
- ينطوي التنسيق العالمي على مواطن ضعف شديدة، بما في ذلك التنسيق بين قطاعات أخرى بخلاف قطاع الصحة، ومشاركة جميع البلدان على قدم المساواة، والافتقار إلى الآليات الازمة لإدماج المجتمع المدني والقطاع الخاص على نحو متسق.

تقييم حالة 30 مؤشراً من المؤشرات الواردة في إطار الرصد الخاص بالمجلس العالمي لرصد التأهب

الشكل 1: الخريطة الحرارية



سُبل المُضي قُدماً

يتعين على القادة العالميين والإقليميين والوطنيين أن يضفوا الطابع المؤسسي الكامل على تدابير التأهب التي تخدم المصالح الجماعية للجميع. ويسير تعزيز التأهب جنباً إلى جنب مع الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتقاسم مجال التأهب للجوائح العديد من الثغرات مع المجالات التي تنطوي على أشد الصعوبات التي تعوق التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويُقدِّم المجلس أربع توصيات رئيسية لإصلاح مواطن الضعف في مجال التأهب على الصعيد العالمي، وهي: تعزيز الرصد والمساءلة؛ وإصلاح نظام التمويل العالمي لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها؛ وتحقيق سلاسل بحث وتطوير وتوريد أكثر شمولاً وإنصافاً وقوة؛ وتعزيز مشاركة القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين.

التوصية 1: تعزيز الرصد والمساءلة في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها من خلال تحسين الرصد على الصعيد الوطني، والاستثمار في تحسين جمع البيانات والبيّنات، وتعزيز الرصد المستقل المتعدد القطاعات على الصعيد العالمي.

هناك حاجة إلى آليات للتقييم الذاتي واستعراض الأقران والرصد المستقل من أجل تعزيز الرصد والمساءلة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي ودعم البلدان والمنظمات والجهات الفاعلة لكي تكون أكثر مرونة. وينبغي إدماج الرصد في حوكمة الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والأهم من ذلك في اتفاق المنظمة بشأن الجوائح.

وهناك حاجة إلى آلية رصد مستقلة قوية متعددة القطاعات لدعم الرصد على الصعيد الوطني وتقديم تحليل واسع النطاق وموضوعي ومُسنَد بالبيّنات والعلم. وسيحل قريباً موعد انتهاء ولاية المجلس الأولى. ولا تقل الحاجة إلى المجلس العالمي لرصد التأهب - أو آلية رصد مستقلة متعددة القطاعات ومماثلة - أهميةً اليوم عما كانت عليه لدى إنشائه. وتتيح نهاية الولاية الأولى للمجلس فرصة لتقييم هذه الولاية.

ويمكن للرصد، ولا سيما الرصد المستقل، أن يساعد البلدان على تتبع التقدم الذي تحرزه في تحسين مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، والكشف عن التحديات والثغرات، وتحديد المجالات التي تحتاج فيها إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات وتقديم المزيد من الدعم. ويمكن أن يسهل الرصد تحديد أولويات الاستثمار واستهدافه. وهناك نقاط غامضة رئيسية تعتري فهمنا للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي نظراً لعدم كفاية الاستثمارات المخصصة لبناء القدرات في مجال جمع البيانات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. وعلى سبيل الأولوية، يجب على البلدان والهيئات الدولية والممولين الاستثمار في هذه القدرات، بالاعتماد على النظم القائمة لجمع البيانات.

ويدعو المجلس إلى تنفيذ ما يلى:

- 1 تكفل الدول الأعضاء أن يتضمن اتفاق المنظمة بشأن الجوائح كلا من وضع آلية دورية شاملة لاستعراض الأقران في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها وعقد مؤتمر للأطراف مكلف باستعراض الامتثال لتدابيره.
- 2 تستثمر جميع البلدان في بناء قدراتها الوطنية على جمع البيانات وتحليلها في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية.
 - تستثمر المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى مثل مجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وتحالف غافي للقاحات، والصندوق العالمي، بدعم من الممولين، في بناء جمع البيانات وتحليلها لدعم فهم أفضل لقدرات مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها على مستوى العالم.
- 4 تجري منظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي استعراضاً مستقلاً لعمل المجلس العالمي لرصد التأهب من أجل تحديد الثغرات ومجالات التحسين والنظر في توسيع نطاق المنظمات المشاركة في تنظيم المجل ليشمل المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسيف، والمنظمة العالمية العالمية الفكرية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة التجارة العالمية، أو لتستمد ولايته من الأمين العام للأمم المتحدة.

التوصية 2: تعزيز نظام التمويل العالمي لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها عن طريق سد فجوات التمويل الفورية وإصلاح نظام التمويل العالمي لإتاحة المزيد من الاستثمارات الوطنية وتعزيز التمويل الدولي من خلال طرائق ومصادر تمويل جديدة

يتطلب نظام التمويل العالمي لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها إصلاحاً شاملاً لجعله مناسباً للغرض المنشود. وسيتطلب ذلك سد الفجوات الملحة في التمويل ومواءمة النظام مع الأولويات والاحتياجات الوطنية، ولكنه يتطلب أيضاً تحديد طرق جديدة لتعزيز التمويل الوطني والدولي. ويجب توسيع نطاق التمويل الدولي من خلال مصادر المساعدة الإنمائية الخارجية وغير الخارجية لتلبية الاحتياجات المحددة. ويجب توسيع الحيز المالي لتعبئة الموارد المحلية في البلدان التي تفتقر إلى التمويل المحلي. ويجب مواءمة طرائق المنح والقروض وتخفيف عبء الديون لضمان حسن تنسيق التمويل وتحسينه. ويجب ضمان القدرة على التنبؤ وحسن التوقيت من خلال بناء القدرات في مجال الوقاية والتأهب على المدى الطويل، فضلاً عن الاستجابة الفورية وتلبية الاحتياجات التمويلية المفاجئة.

ويظل القول المأثور "لا أحد في مأمن حتى يكون الجميع في أمان" صحيحاً بعد انقضاء الجائحة. وتشكل الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها منفعة عالمية تتطلب ضمان أن تكون جميع البلدان مجهزة بشكل أفضل للكشف عن الجوائح والاستجابة لها. وبغية وضع أسس للمناقشات المتعلقة بالتمويل، يلزم الاتفاق على تعاريف لنطاق الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، وتتبع تدفقات التمويل على نحو أفضل.

ويمثل صندوق مكافحة الجوائح أكبر آلية دولية مخصصة لتمويل الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها. وينبغي للجهات المانحة ضمان تمويلها بشكل مستدام وكاف لسد الفجوة البالغة 10 مليارات دولار أمريكي سنوياً والتي حددها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بتمويل المشاعات العالمية من أجل التأهب والاستجابة للجوائح. ويعتقد المجلس العالمي لرصد التأهب بضرورة أن يتطور صندوق مكافحة الجوائح نحو آلية تمويل جماعية أكثر استدامة، مع تحسين استيعاب الحوكمة للجميع. وبعيداً عن نطاق صندوق مكافحة الجوائح، ينبغي لنظام التمويل العالمي أن يعطي الأولوية لتمويل الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها باعتباره بعداً أساسياً لتعزيز الرفاه ودعم الاستقرار الاقتصادي. ويجب تهيئة الظروف لزيادة تعبئة الموارد المحلية وتحديد طرائق ومصادر جديدة للتمويل.

وسيكون من الأهمية بمكان تحديد مصادر التمويل التي يمكن استخدامها بسرعة قبل وقت طويل من حدوث جائحة أو طارئة صحية أخرى. وبالنظر إلى حجم التمويل المفاجئ المطلوب، فلن يوفر الاعتماد على أموال الاستجابة الحالية موارد كافية ويجب تحديد نُهج جديدة. ويدعو المجلس جميع البلدان إلى إنشاء صناديق طوارئ محلية للاستجابة للطوارئ الصحية. وينبغي إدماج هذه الأموال في تمويل أوسع نطاقاً لحالات الطوارئ.

ويدعو المجلس إلى تنفيذ ما يلي:

- 1 تُجري مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة العشرين، في إطار عمل فرقة العمل المشتركة المعنية بالتمويل والصحة التابعة لمجموعة العشرين، تقييماً للاحتياجات والتدفقات التمويلية المتعلقة بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها.
- 2 تُموّل الجهات المانحة بشكل كاف ومستدام صندوق مكافحة الجوائح لسد الثغرة المقدرة بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي سنوياً التي حددها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعنى بتمويل المشاعات العالمية من أجل التأهب والاستجابة للجوائح.5
- 3 يجري صندوق مكافحة الجوائح تقييماً للموارد المالية الجديدة المحتملة من خارج نطاق المساعدة الإنمائية الخارجية ويضع نهجاً تصاعدياً بقدر أكبر لتحديد أولويات التمويل، استناداً إلى الاحتياجات المحددة للبلدان وإلغاء التمويل المخصص. ويعيد المجلس أيضاً تأكيد الدعوة التى وجهها المجلس في 2021 إلى صندوق مكافحة الجوائح لتوفير التمويل للمنافع المشتركة العالمية والإقليمية.
- 4 يضمن صندوق مكافحة الجوائح والصندوق العالمي وتحالف غافي للقاحات ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى التي توفر التمويل لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها أن تكون الموارد التي يقدمونها متسقة ومتوائمة مع أولويات البلدان واحتياجاتها.
 - 5 يدعم صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة العشرين وكذلك الدائنون من القطاعين العام والخاص إعادة هيكلة الديون لتحسين القدرة على تحمل الديون.
- و يزيد صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وغيرهما من مصارف التنمية العامة والمتعددة الأطراف استثماراتهم في الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها ويقدم تمويلاً ميسراً إضافياً للاستثمارات الوطنية في الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها. وينبغي أن يقدم الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي الدعم للمشاريع المتعلقة بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها.
- 7 تُنشئ جميع البلدان صناديق احتياطية محلية للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية. وينبغي إدماج هذه الصناديق في تمويل أوسع نطاقاً لحالات الطوارئ.

- 8 تزيد الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية من تمويل صندوق الطوارئ التابع للمنظمة لتلبية احتياجات اليوم الأول البالغة 500 مليون دولار أمريكي وضمان تمويلها بشكل مستدام، بما في ذلك من خلال مصادر المساعدة الإنمائية غير الخارجية. وينبغى لها أيضاً أن تضمن تمويل قدرة المنظمة على تلبية الاحتياجات المفاجئة بشكل كاف.
 - و تنفذ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، جنباً إلى جنب مع مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين وغيرهما، استراتيجيات ترمي إلى تعزيز التمويل الدولي للاحتياجات المفاجئة.

التوصية 3: إنشاء قدرات إقليمية أساسية لتحقيق سلاسل بحث وتطوير وتوريد أكثر شمولاً وإنصافاً وقوة.

يلزم أن تتوافر داخل كل منطقة قدرة تصنيع أساسية للتدابير المضادة الطبية، وإمكانية الكشف المبكر، ونظم ومختبرات ترصّد قائمة على نهج الصحة الواحدة، والقدرة على تتبع وتشكيل الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالجوائح، والإدارة المرنة للمخزونات من خلال تلبية احتياجات الاستجابة للجوائح. وينبغي أن تكون هذه القدرات الإقليمية عناصر مكونة لنهج عالمي يعزز الاتساق والتنسيق الاستراتيجيين.

ويلزم القيام باستثمار طويل الأجل في بناء قدرات أكثر إنصافاً في مجال البحث والتطوير، بالاستناد إلى الجهود المتنامية التي يبذلها العديد من البلدان المتوسطة الدخل. وسيلزم إدماج النظم الإيكولوجية الإقليمية في إطار عالمي للبحث والتطوير وتنسيقهما عالمياً، عالمي للبحث والتطوير وتنسيقهما عالمياً، وتبادل المعلومات بين البلدان، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وإتاحة التدابير الطبية المضادة بشكل منصف.

وسيتطلب بناء قدرات إقليمية مستدامة إنشاء نُظُم إيكولوجية إقليمية قوية للبحث والتطوير. ويمكن أن تصبح هذه النظم الإيكولوجية نظماً مستدامة من خلال إنشاء أسواق إقليمية للقاحات وغيرها من التدابير الطبية المضادة، ووضع آليات إقليمية للتجميع أو التخزين، والتنسيق التنظيمي فيما بين البلدان، وتبادل المعلومات دون قيود.

وسيلزم إدماج النظم الإيكولوجية الإٍقليمية في إطار عالمي للبحث والتطوير وإتاحة التدابير الطبية المضادة لدعم تحديد أولويات البحث والتطوير وتنسيقهما عالمياً، وتوليد البيانات وتبادلها فيما بين البلدان، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وإتاحة التدابير الطبية المضادة بشكل منصف، فضلاً عن ضمان التنسيق بين نظم البحث والتطوير المعنية بصحة الإنسان والحيوان عند الاقتضاء.

ولضمان أن تؤدي الاستثمارات في البحث والتطوير إلى زيادة الإنصاف في إتاحة التدابير الطبية المضادة، ينبغي تنفيذ الإنصاف في الأطوار الأولى من مرحلة البحث والتطوير. ويمكن للقطاع العام وكذلك المنظمات الخيرية، باعتبارها مصادر رئيسية لتمويل البحث والتطوير في سياق الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، أن تحشد التمويل لضمان تنفيذ ذلك.

ويدعو المجلس إلى تنفيذ ما يلي:

- 1 تبني البلدان والمؤسسات الإقليمية قدرات إقليمية مستدامة للبحث والتطوير، والتصنيع، والعمليات التنظيمية ونشر التدابير الطبية المضادة من خلال إنشاء نظم إيكولوجية إقليمية قوية في مجال البحث والتطوير.
- 2 تعتمد الدول الأعضاء قواعد متينة لتناول مسائل البحث والتطوير على الصعيد العالمي في اتفاق المنظمة بشأن الجوائح، وتنفذ هذه القواعد من خلال خارطة طريق عالمية للبحث والتطوير تتضمن التركيز على تعزيز النظم الإيكولوجية الإقليمية. وينبغي للبلدان أيضاً أن تجد الآليات المناسبة لضمان ألا تعوق حقوق الملكية الفكرية إتاحة التدابير والتكنولوجيات الطبية المضادة المنقذة للحياة لأغراض الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها.
 - تدعم منظمة الصحة العالمية تنسيق البحث والتطوير من خلال نشر القائمة المحدثة لمسببات الأمراض ذات الأولوية في
 المخططات الأولية للبحث والتطوير.
 - 4 يضمن الممولون (الحكومات والمنظمات الخيرية) شروط إتاحة التكنولوجيات والتدابير المضادة بشكل منصف والبيانات وتُدرج المعلومات في اتفاقات التمويل.
 - 5 يدعم القطاع الخاص، ولا سيما مصنعو التدابير المضادة، المزيد من الإنصاف في إتاحة التدابير الطبية المضادة.

التوصية 4: وضع نهج جديد لإشراك القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين في الوقاية من الأوبئة والتأهب والتصدي لها.

أظهرت جائحة كوفيد19- أن الاستجابة للطوارئ الصحية تتطلب مشاركة قطاعات متعددة بخلاف قطاع الصحة. وينبغي تعزيز التأهب والتعاون متعددي القطاعات من خلال إشراك قطاعات من خارج قطاع الصحة فضلاً عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويلزم اعتماد نهج منظم ومنسق جديد يكون متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة لدعم استجابة أكثر تكاملاً واتساقاً للجوائح والطوارئ الصحية.

وينبغي أن يركز هذا النهج الجديد على بناء حركة أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً لدعم الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها. ويمكن أن تشمل عناصره إنشاء منتدى لمناقشة تصميم السياسات وتنفيذها؛ وتعزيز سبل الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها التي يقودها المواطنون وتحسين المساءلة الاجتماعية؛ وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والمواءمة بين مجموعات أصحاب المصلحة.

ويوصي المجلس العالمي لرصد التأهب بتنسيق الجهود بشكل منظم عوض إنشاء هيئات حوكمة جديدة أو اتباع نهج تنظيمي. ولذلك، لا تحتاج هذه العملية إلى انتظار اختتام المفاوضات الحكومية الدولية بشأن اتفاق المنظمة بشأن الجوائح - بل يمكن أن تبدأ على الفور. ويمكن أن يؤدي هذا النهج دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ الاتفاق واللوائح الصحية الدولية (2005).

ويدعو المجلس إلى تنفيذ ما يلي:

1 تعمل منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين بما يشمل المنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية معاً لوضع نهج منظم لتحسين السبل المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها على جميع المستويات.

الخطوات المقبلة

لتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه، يتعين على المجموعة الكاملة من المؤسسات المشاركة في الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها أن تتعهد بالتزامات معينة ومحددة زمنياً. وكل شهر يتأخر فيه هذا الإجراء سيزيد من تعريض العالم لمخاطر الجوائح. وسوف تتلاشى بسرعة الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في النطاق غير المسبوق للاستجابة لجائحة كوفيد19- ما لم تتخذ الآن إجراءات لتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدى لها على الصعيد العالمي.

وبناءً على ذلك يدعو المجلس إلى اتخاذ الإجراءات التالية خلال العام المقبل:

← يجب على هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه استكمال التفاوض بشأن اتفاق المنظمة بشأن الجوائح لكي تعتمده جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو 2024.

وينبغي أن يتضمن مشروع اتفاق المنظمة بشأن الجوائح آلية دورية شاملة لاستعراض النظراء وآلية لاستعراض الامتثال، فضلاً عن إدراج الرصد المستقل لدعم هذه الآليات. وينبغي أيضاً أن يشمل تدابير قوية لتعزيز تنسيق البحث والتطوير وضمان إتاحة التدابير الطبية المضادة بشكل منصف، فضلاً عن دعم بناء القدرات في مجال البيانات.

وينبغي لهيئة التفاوض والفريق العامل المعني بتعديلات اللوائح الصحية الدولية إصدار تكليف بإجراء عملية محاكاة لاختبار فعالية هذه الصكوك وضمان الاتساق قبل الانتهاء من المفاوضات.

← يجب على المجتمع الدولي أن يعتمد على وجه السرعة استراتيجيات لتعزيز التمويل الدولي للاحتياجات المفاجئة وإتاحة المزيد من الاستثمارات الوطنية وتعزيز التمويل الدولي من خلال طرائق ومصادر تمويل جديدة.

وينبغي لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن ينظرا في الاجتماعات التي سيعقدانها ربيع 2024 في كيفية زيادة تعزيز الدعم للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة.

ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر في المقترحات الداعية إلى إصلاح نظام التمويل الدولي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها في إطار مناقشات أوسع تُجرى خلال منتدى الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية لعام 2024 في نيسان/ أبريل 2024.

وينبغي أن تقدم قمة التمويل المشترك لعام 2024 مقترحات لتعزيز دور مصارف التنمية العامة في دعم الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها.

وينبغي لبلدان مجموعة العشرين في قمة مجموعة العشرين التي ستعقد في البرازيل في تموز/ يوليو 2024 أن تنظر في اعتماد استراتيجيات من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى دعم القدرة على تحمل الديون وتعزيز التمويل الدولي للاحتياجات المفاجئة، بما فى ذلك لأغراض البحث والتطوير المبكرين.

وينبغي للدول الأعضاء في المنظمة أن تستعرض الرسملة المستهدفة لصندوق منظمة الصحة العالمية الاحتياطي للطوارئ وزيادتها إلى 500 مليون دولار أمريكي في الدورة السابعة والسبعين لجمعية الصحة العالمية (ج ص ع77) التي ستنعقد في أيار / مايو ,2024

- ے ينبغي للمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أن تُجري عملية لتحديد قدراتها الإقليمية في مجال البحث والتطوير بحلول منتصف عام 2024.
- ے استناداً إلى خطة العمل الرباعية، ينبغي أن يشرع التحالف الرباعي مع الشركاء المعنيين في إجراء مناقشات خلال اجتماعهم المقبل لوضع نهج لتحسين السبل المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها.
 - ے ينبغي لمنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي إجراء استعراض مستقل لعمل المجلس العالمي لرصد التأهب ودوره المستقبلي، باعتباره آلية رصد مستقلة للوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، في أوائل عام 2024.

المراجع

- Political Declaration of the United Nations General Assembly High-level Meeting on Pandemic Prevention, Preparedness and Response. In: 78th Session of the United Nations General Assembly. New York: General Assembly of the United Nations; 2023 (A/RES/78/3, (https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/78).
 - From Worlds Apart to a World Prepared: GPMB 2021 Report. Global Preparedness Monitoring Board; 2021 (https://www.gpmb.org/annual-reports/annual-report-2021)
- GPMB Monitoring Framework for Preparedness: Technical Framework and Methodology. Global Preparedness Monitoring Board; 3 2023 (https://www.gpmb.org/annual-reports/overview/item/gpmb-monitoring-framework-full).
 - WorldBankGroup. DemandforfundingfromPandemicFundexceedsexpectationswithrequeststotalingover\$7billion.5April2023. 4

 (https://www.worldbank.org/en/programs/financial-intermediary-fund-for-pandemic-prevention-preparedness-and-response-ppr-fif/brief/demand-for-funding-from-pandemic-fund-exceeds-expectations-with-requests-totaling-over-7-billion#:~:text=The%20Pandemic%20Fund%20launched%20the,%24300%20million%20by%2023%20times).
 - A Global Deal for Our Pandemic Age. G20 High Level Independent Panel on Financing the Global Commons for Pandemic

 Preparedness and Response; 2021. (https://pandemic-financing.org/report/foreword).

عن المجلس العالمي لرصد التأهب

المجلس العالمي لرصد التأهب هو هيئة رصد ومساءلة مستقلة لضمان التأهب لمواجهة الأزمات الصحية العالمية. ويضم هذا المجلس، الذي شاركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، قادة وخبراء معترف بهم عالمياً من طائفة واسعة من القطاعات، بما فيها الصحة، وصحة الحيوان، والبيئة، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، والقانون، والشؤون الجنسانية، والتنمية. وهذا المجلس مكلف بتقديم تقييم مستقل وشامل لراسمي السياسات وللعالم بشأن التقدُّم المُحرز نحو زيادة التأهب والقدرة على الاستجابة لفاشيات الأمراض والطوارئ الأخرى التي تترتب عليها عواقب صحية. وباختصار، يتمثل عمل المجلس العالمي لرصد التأهب في رسم خارطة طريق لعالم أكثر أماناً.

بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح بمقتضى ترخيص نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3,0 منظمة حكومية دولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO). © منظمة الصحة العالمية (بصفتها المنظمة المضيفة للمجلس العالمي لرصد التأهب) 2023.



أمانة المجلس العالمي لرصد التأهب منظمة الصحة العالمية

20, Avenue Appia 1211 Geneva 27 | Switzerland gpmbsecretariat@who.int | www.gpmb.org

<u>@TheGPMB</u> ∑

@global-preparedness-monitoring-board in